قسم أصول التربية

متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط

بحث مستل من رسالة دكتوراه

مقدم من

نسرين السيد أبو حسين
باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

أ. د/ أحمد عبد الفتاح الزكي
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

١٤٤٤ه – ٢٠٢٣م

المستخلص:

هدف البحث الحالي الي معرفة متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط من وجهة نظر المديرين والمعلمين بمدارس التعليم العام التي توجد بها حالات دمج في الإدارات التعليمية العشر بمحافظة دمياط.

وقد اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في جمع المعلومات وتفسيرها مع الاستعانة بأداة الاستبانة كأداة بحثية تناسب طبيعة هذا البحث وتم تطبيقها على عينة من المديرين والمعلمين حيث يبلغ عددهم (٢٥٦) مديرا، و(٧٦٨) معلم دمج، ثم تم تطبيق عينة عشوائية طبقية قوامها (٢٨٠) مديرا ومعلما في المدارس الدامجة بالإدارات التعليمية العشر بمحافظة دمياط.

وتوصل البحث الي أن متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام تتمثل في:

متطلبات خاصة بالتشريعات والسياسات، ومتطلبات خاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج، ومتطلبات خاصة بالخدمات المقدمة لدعم الدمج جاءت أغلب درجات التحقق عالية جدا، حيث تراوح درجة التحقق ما بين (عالية جدا وعالية)، حيث جاء البعد الخاص بالمتطلبات الخاصة بالسياسات والتشريعات في المرتبة الاولي بدرجة تحقق عالية جدا، يليه المتطلبات الخاصة بالخدمات المقدمة لدعم الدمج بدرجة تحقق عالية جدا أيضا، ثم يليه المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي الدمج بدرجة تحقق عالية، وقد أوصي البحث بضرورة غلق المدارس الخاصة بدمج ذوي الاعاقة مسايرة للاتجاهات العالمية، والتزام القيادات السياسية بكافة أجهزتها على دعم الدمج، وأخيرا انشاء قنوات تعليمية متخصصة لتقديم خدمات الدمج لذوي الاعاقة.

الكلمات المفتاحية: الدمج – ذوي الاعاقة – مدارس التعليم العام.

Abstract:

The aim of the current research is to find out the requirements for integrating people with disabilities in general education schools in Damietta Governorate from the point of view of principals and teachers in general education schools in which there are cases of integration in the ten educational departments in Damietta Governorate. The current research relied on the descriptive approach in collecting and interpreting information with the use of the questionnaire tool as a research tool that fits the nature of this research and was applied to a sample of principals and teachers, whose number is (256) principals and (768) integration teachers, then a stratified random sample of (280) Principals and teachers in integrated schools in the ten educational departments in Damietta Governorate.

The research concluded that the requirements for integrating people with disabilities in general education schools are: requirements for legislation and policies, requirements for community awareness towards integration, and requirements for services provided to support integration. The dimension of the requirements for policies and legislation came in the first place with a very high degree of verification, followed by the requirements for services provided to support integration with a very high degree of verification as well, and then followed by the requirements for community awareness with a high degree of verification. The research recommended the need to close schools for integrating people with disabilities in line with global trends, the commitment of political leaders in all their agencies to support integration, and finally the establishment of educational channels as a specialty to provide integration services for people with disabilities.

Keywords: Inclusion– People with Disabilities– General Education Schools**.**

مقدمة البحث:

يعد الاهتمام بدمج ذوي الاعاقة وتوفير نوع خاص من التربية تتناسب وقدراتهم حق وواجب إنساني قبل أن يكون واجب قومي، حيث أن وجودهم ضمن مؤسسات المجتمع المختلفة سواء كانت الاكاديمية أو المهنية أمرا واقعا فهم جزء هام لا يمكن التغافل عنه، واحتياجاتهم تتطلب من الجميع تعديل معطياتهم لتحسين كافة الخدمات المقدمة لهذه الفئة، وبذلك فان دمجهم مع العاديين داخل مدارس التعليم العام من شأنه أن يسهم في رفع قيم الانتماء والترابط بين فئات المجتمع المختلفة، ويجعلهم أكثر نضجا مقارنة بغيرهم من المعاقين غير المدمجين.

لذلك فان دمج ذوي الاعاقة أصبح من ضروريات الحياة، حيث أنه يمكن من خلال المدرسة كمؤسسة تعليمية تحقيق أحد أولى خطوات المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والتي تبدأ بتوفير فرصٍ تعليمية متكافئة لكل طالب على أنه إنسان له حقوق وعليه واجبات، وتقدم خدماتها لجميع أبناء المجتمع الملزمين لإعدادهم للوظائف التي تتفق مع ميولهم وقدراتهم التي تحتاجها التنمية الشاملة للنهوض بالمجتمع.(الخطيب،٢٠٠٢م،٢٤).

ومن هذا المنطلق فان مفهوم التربية الخاصة وما يتعلق بها من مصطلحات –كالدمج – أصبح من القضايا الهامة التي تحظي باهتمام جميع دول العالم المتقدم والنامي، ومنها جمهورية مصر العربية التي تبنت وبجدية فكرة الدمج التعليمي داخل مدارس التعليم العام بما يضمن تحقيق نسيج متكامل لجسم المجتمع بكل أفراده على اختلافهم.

فلا شك أن تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع من المجتمعات، لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة جميع أبنائه وطوائفه، بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات أو إمكانات، وأن إهمال الفئات المهمشة يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وصحية، تواجه المجتمعات كافة، ولقد أكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصاء بمناسبة " اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقات 2017 " م أن نسبة ذوي الاعاقة وصلت (١٠،٦٧%) من إجمالي السكان في مصر(مراد،٢٠١٩م،٣).

وبناء على ذلك أخذت مصر بنظام الدمج التعليمي ايمانا بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي يحققها الدمج داخل مدارس التعليم العام لهذه الفئة الهامة من فئات المجتمع، ويتضح ذلك من خلال بنود الدستور المصري التي تحفظ لهده الفئة حقوقها في أغلب مواده من خلال الحقوق التعليمية التي كفلها الدستور لذوي الإعاقة في مادته رقم " ٨٠ "والتي نصت علي" أن تكفل الدولة حقوق الاطفال ذوي الاعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع" وفي مادته رقم"٨١" نصت على ان تلتزم الدولة بالحقوق الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية لذوي الإعاقة ، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين إعمالا لمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص(جمهورية مصر العربية، القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة٢٠١٧م).

لذا أصبح دمج الطلبة من ذوي الاعاقة مطلبا أساسيا ومهما لجميع فئات المجتمع، فقد اتضح أنه السبيل الوحيد للحفاظ على وحدة الوطن، وتحقيق أعلى درجات التكيف لهذه الشريحة الهامة داخل المجتمع بما يناسب قدراتهم وإمكاناتهم .(Blaik, et al, 2019,219)

وفي ضوء ما سبق تبرز أهمية بحث متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بهدف القضاء على المعوقات التي ظهرت بعد تطبيقه على أرض الواقع حيث أن تعليمهم يعد قضية أمن قومي فعادة ما يقاس مستوى تحضر أي أمة بمستوى رعايتها لذوي الاعاقة ودمجهم داخل المجتمع وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم.

مشكلة الدراسة:

في إطار الاهتمام الدولي بدمج المعاقين، بدأ اهتمام وزارة التربية والتعليم في مصر بتطبيق هذا الدمج في كل مدارس الجمهورية من رياض الاطفال وحتى التعليم الثانوي، وأخذ هذا الدمج في التطور حتى اليوم ليركز على النواحي التعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية والإدارية وكافة النواحي للارتقاء بهذه الفئة، مما أدى إلى وجود العديد من المتطلبات في كثير من عناصر النظام التعليمي لتناسب تطبيق نظام الدمج، فلا شك أن تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع من المجتمعات، لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة جميع أبنائه وطوائفه، بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات إمكانات صحية أو عقلية، بما يستدعي ضرورة تطوير النظام التعليمي بشكل جذري(العدل،٢٠١٢م، ٢٦).

فقد أوضحت نتائج التقارير للمدارس المطبقة لنظام الدمج وجود قصور وكثير من المعوقات بعد تطبيق الدمج على أرض الواقع في مدارس التعليم العام، وهذا ما أكدته الدراسات والأبحاث التي تناولته مثل:

دراسة يحي (٢٠٢١م) التي أشارت الي أن من حق كل فرد مهما كانت ظروفه، العيش في بيئته الطبيعية، وأن ما تقوم به المؤسسات التعليمية لتكييف البيئة وتهيئة الظروف لذوي الاعاقة يعد دمجا لهم في المجتمع الحقيقي، الذي من المفترض أن يعيشوا فيه بكل مهارتهم وقدراتهم، بل وتضعهم في إطار تعليمي مناسب، مما يخلق لديهم فرصة حقيقية لحياة أفضل، عندما يجدون أنفسهم منسجمين ومتكيفين مع بيئتهم الطبيعية.

واشارت دراسة اللاصقة(٢٠١٩م) الي أن نظام الدمج يتيح لذوي الاعاقة مع العاديين الاحتكاك المباشر والتواصل بين الطرفين في بيئة طبيعية من خلال المشاركة في الأنشطة داخل وخارج الفصل كما يؤدى لتحسين اتجاهات العاديين نحو المعاقين.

وكذلك دراسة العوفي(٢٠٢٠م) التي أكدت على عدة متطلبات أكاديمية واجتماعية ينبغي توفيرها لذوي الاعاقة والتي تجعل هذه الفئة المميزة من المجتمع تتمكن من الاندماج في البيئة التعليمية بشكل مناسب وفق قدراتهم، مما يحقق التكيف الطبيعي لهم.

وقد أكدت بعض الدراسات كدراسة بغدادي، وإبراهيم (٢٠٢٠) على وجود كثير من المعوقات وأوجه النقد التي ظهرت بعد تطبيق نظام الدمج داخل مدارس التعليم العام منها: عدم وجود أساليب تقييم مناسبة لتحديد مستوى طالب الدمج، عدم اشراك أولياء أمور طلاب الدمج في وضع خططهم الفردية والجماعية، الافتقار لوجود معايير للجودة تخص نظام الدمج وتختصه في رؤية ورسالة المدرسة الدامجة، الاعتماد على الانشطة اللا صفية الحالية لا يخدم نظام الدمج.

لذلك برزت الحاجة الي دراسة متطلبات لتطوير نظام دمج ذوي الاعاقة في المدارس العادية الحكومية والوقوف على مظاهر التطوير المطلوبة والأساليب التربوية المستخدمة مع هذه الفئات، وعلى هذا النحو قامت الباحثة بدراسة استطلاعية على عينة من مديري ومعلمي مدارس الدمج بمحافظة دمياط، حيث أكد أغلب أفراد الدراسة على ضرورة:

١)توفير الامكانات البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التربية الخاصة.

٢)تدبير الموارد المالية ورصد الميزانيات المناسبة لتجهيز المدارس والفصول بأحدث الوسائل التعليمية والأجهزة التكنولوجية اللازمة لنجاح الدمج.

٣) تحديد المواقع المناسبة لمدارس المدمج وفصوله، طبقا للأعداد الحقيقية للأطفال من ذوي الاعاقة ونوع الخدمات التي يقدمها المجتمع المحيط بالمدرسة الدامجة.

ومن ثم فالدمج الحالي يحتاج الي إعادة نظر ومراجعة نظم لتحديد متطلبات للدمج داخل مدارس التعليم العام.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية الاتية:

١. ما الإطار المفاهيمي لدمج ذوي الاعاقة بمدارس التعليم العام؟

٢. ما الاتجاهات الدولية نحو دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام؟

٣. ما متطلبات دمج طلاب ذوي الاعاقة بمدارس التعليم العام بمحافظة دمياط؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الراهنة الي:

١.تحديد الإطار المفاهيمي لدمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام.

٢.التعرف على بعض الاتجاهات الدولية نحو دمج ذوي الإعاقة.

٣.تحديد أهم متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام.

أهمية الدراسة:

١.إثراء مجال دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر أصول التربية مما ينعكس بشكل إيجابي على المهتمين بهذا المجال.

٢.توجيه أنظار بعض الباحثين الجدد والمهتمين بهذا المجال لضرورة الاخذ بالخبرات المعاصرة.

٣.مساعدة المسئولين عن برامج الدمج في مؤسسات التعليم العام بمحافظة دمياط في بحث متطلبات دمج الطلاب من ذوي الاعاقة بما يحقق أكبر فائدة ممكنة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الملائمة لطبيعة الدراسة.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي:

اقتصرت الدراسة في حدها الموضوعي على رصد أهم متطلبات دمج الطلاب من ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط.

الحد البشري: اقتصرت الدراسة على عينة من المديرين والمعلمين في مدارس التعليم العام التي يطبق بها الدمج بالإدارات التعليمية العشر لمحافظة دمياط.

الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على المدارس التي توجد بها حالات دمج بمدارس التعليم العام بالعشر ادارات التعليمية بمحافظة دمياط

الحد الزماني: طبقت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة:

الطلاب ذوي الإعاقة People with disabilities:

يعرفوا "بأنهم الاطفال الذين لديهم عوائق جسدية أو عقلية تحول بينهم وبين امكانية الاستفادة من قدراتهم الا بمعونة خارجية على أسس علمية وتكنولوجية توصلهم الي مستوى العادية أو أقرب ما يكون إليها"(إسماعيل،٢٠١٤، ١٨).

الدمج: يعرف الدمج التعليمي بأنه تعليم التلاميذ ذوي الاعاقة جنبا الي جنب مع أقرانهم العاديين في مدارس التعليم العام التي كانوا سيلتحقون بها لولا إعاقتهم ، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة في الصفوف الدراسية (العدل،٢٠١٢، ١١).

كما يعرف الدمج بأنه: تكامل الأنشطة الاجتماعية التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، القابلين للتعلم في إطار البرامج التعليمية العادية جنباً إلى جنب مع زملائهم الذين يتمتعون بقدرات عادية (مراد،٢٠١٩).

وبشكل عام فإن عملية الدمج تمثل اشتمال مدارس التعليم العام وفصوله على الطلاب جميعاً، بغض النظر عن الذكاء أو الموهبة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الخلفية الثقافية للطالب، ويجب على المدرسة العمل على دعم نظام الدمج والعمل على نجاحه.

واستخلصت الباحثة تعريفا إجرائيا للدمج بأنه:

إلحاق الطلبة من ذوي الاعاقة والقابلين للتعلم مع زملائهم من الطلبة العاديين في المدارس النظامية، ومشاركتهم في الأنشطة المدرسية المتنوعة، مما يؤكد أهمية منحهم فرصة لممارسة حياتهم الطبيعية والتفاعل مع الآخرين بصورة عادية، وتهيئة الفرصة لتعليمهم وفق قدراتهم، وإمكاناتهم من خلال التفاعل الإيجابي مع أقرانهم بالمدارس العادية لتحقيق رسالة الدولة في مشاركة ذوي الاعاقة في كل المؤسسات لتحقيق أكبر فائدة من فئة مهمة داخل المجتمع.

على ضوء ذلك التعريف، يمكن أن ينقسم الأطفال غير العاديين إلى قسمين، أولهما: أطفال منحرفون عن الاتجاه سلبي وهم من يطلق عليهم ذوي الإعاقة، وثانيهما: أطفال منحرفون عن الاتجاه العام إيجابيا وهم الذين يطلق عليهم مميزون كالموهوبين، ولكن الباحثة تركز في بحثها على القسم الأول وهم ذوو الاحتياجات الخاصة أو ما يسميهم المجتمع (معاقين) والباحثة سوف تركز في هذا البحث على متطلبات الدمج وسبل تفعيله بشكل ايجابي وفعال داخل مدارس التعليم العام.

الدراسات السابقة:

تناول هذا الجزء من الدراسة عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بالدراسة الحالية، ويتم عرض الدراسات السابقة وفق ترتيب زمني من الأقدم الي الأحدث وذلك على النحو التالي:

دراسة قشطة (٢٠١٧):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الدمج التعليمي لذوي الإعاقة بالمدارس الابتدائية في كل من مصر وإنجلترا كدراسة مقارنة وذلك للاستفادة من الخبرات الاجنبية في الدمج. عن طريق مقارنة نظام الدمج التعليمي لذوي الاعاقة بالمدارس الابتدائية في دولتي مصر وانجلترا، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن حيث يلائم طبيعة الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة للسلبيات والمشكلات التي تواجه هذه العملية وتحديد المتطلبات الضرورية اللازمة لنجاح عملية الدمج من خلال ما تم تطبيقه في بعض الدول المتقدمة كإنجلترا وكيفية استفادة مصر من تجربتها داخل المؤسسات التعليمية قبل الجامعية.

دراسة الطحان (٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهم معايير اعتماد مؤسسات ذوي الاعاقة في بعض الدول الأجنبية وكيفية الإفادة منها في مصر، وذلك للكشف عن المعايير التي تستند عليها مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في بعض الدول الاجنبية مثل استراليا، موريشيوس، ولاية ألبرتا بكندا وأهم المعايير التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم بمصر والاستفادة منها.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن للكشف عن أهم المعايير التي تطبقها دول المقارنة التي تناولتها الدراسة وهي استراليا وموريشيوس وولاية ألبرتا بكندا. وتم استخلاص النتائج الاتية:

١) ضرورة البحث عن المعايير العالمية التي تستند اليها المؤسسات التعليمية التي تتعامل مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
٢) الاخذ بتجارب الاخرين في هذا المجال.
٣) توضيح الاسس التي تستند عليها برامج تقييم تطبيق المعايير الدولية مثل CEC وتطبيقها في مصر بما يفتح المجال للاستفادة من كل ما هو جديد.

دراسة بيرث Perth (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه دمج الطلبة ذوي الإعاقة في الصفوف العادية من وجهة نظر المعلمين، واستخدمت المنهج الوصفي في هذه الدراسة، والأداة المستخدمة هو دراسة الحالة.

وأشارت النتائج إلى وجود مشكلات تتعلق بعدم تقبل الاطفال ذوي الإعاقة من قبل أقرانهم العاديين وعدم كفاية المعلمين وتدريبهم في التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة، ومعوقات تتعلق بأولياء أمور الطلبة ذوي الإعاقة، ومعوقات تتعلق بالإدارة وبطبيعة وبيئة المدرسة، والمناهج الدراسية، وبإدارة الصفوف، والاتجاهات نحو الدمج.

دراسة كينج و جوهانسون king, Johansson(2020):

هدفت هذه الدراسة المقارنة بين مجموعتين من الطلاب من ذوي الاعاقة الذين يعانون من مشكلاتهم في الفصول العادية بالطريقة التقليدية في دراسة مادة الكيمياء والذين يدرسون بطريقة حديثة مع دمجهم مع الطلاب العاديين، وتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات التحصيلية.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، واستخدمت اداة دراسة الحالة لتثبت النتائج ان الطلاب الذين تلقوا تعليمهم بالدمج الشامل والطرق الحديثة أثبتوا كفاءة، وكذلك زملائهم العاديين ممن اشتركوا معهم في الدمج أثناء الاجابة على الاختبارات.

دراسة الشمراني (٢٠٢١):

هدفت هذه الدراسة الي معرفة مقترحات لتطوير واقع أداء مدارس ومعاهد ذوي الاعاقة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة وقائدات مدارس الدمج ومعاهد التربية الخاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للكشف عن واقع أداء مدارس ومعاهد ذوي الاعاقة في السعودية، وكذلك استخدمت اداة الاستبيان لعينة من

قادة وقادات مدارس ومعاهد التربية الخاصة بالسعودية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن:

١.ضرورة توافر مصادر متنوعة لتمويل معاهد التربية الخاصة وبرامج الدمج بالمملكة العربية السعودية.

٢.ضرورة إيجاد آلية واضحة لقبول الطلاب عند عدم توافر معاهد أو برامج دمج قريبة من أماكن سكنهم.

٣.الاهتمام بالبحث العلمي لتطوير اعداد المعلم وطرق التدريس التي تواكب التطورات التقنية الحديثة.

دراسة العاصم (٢٠٢٢م):

هدفت هذه الدراسة الي معرفة اتجاهات اعضاء هيئة التدريس في جامعة الامير سطام بن عبد العزيز نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقة ، وأسباب قلة الدراسات التي تناولت هذا الامر، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها،

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن:

١.هناك حاجة ملحة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من ذوي الاعاقة للالتحاق بالتعليم الجامعي.

٢.يجب سن القوانين والأنظمة التي تضمن حقوق الطلاب من ذوي الاعاقة في أثناء التحاقهم بالتعليم الجامعي، عن طريق وضع برامج تدريب وتهيئة لأعضاء هيئة التدريس.

وفي ضوء تلك النتائج وما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة؛ فإن هذه الدراسة الحالية تعتمد على الكشف عن متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام، حيث إن الدمج لن يكتب له النجاح ما لم يكن مخططاً له بشكل جيد.

الإطار النظري

المبحث الاول: فلسفة دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام:

أولا: مفهوم الدمج:

يعد مفهوم الدمج مفهوما حديثاً، ويفضله بعض التربويين للتعبير عن تعليم ذوي الإعاقة وبحكم الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الدمج التربوي على جميع الأصعدة، وبحكم ما يتضمنه من مفاهيم تربوية، ونفسية، واجتماعية، وفنية مختلفة، فقد ظهرت له تعريفات كثيرة، من أبرزها أنه "تربية وتعليم الطلاب من ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بجانب أقرانهم العاديين وتزويدهم بخدمات تربوية خاصة تحقق لهم التكيف المناسب"(شحاته، النجار، ٢٠١١، ٤٦).

كما يعرف الدمج بأنه: تكامل الأنشطة الاجتماعية التعليمية للأطفال ذوي الاعاقة، القابلين للتعلم في إطار البرامج التعليمية العادية جنباً إلى جنب مع زملائهم الذين يتمتعون بقدرات عادية (مراد، ٢٠١٩).

وبشكل عام فإن عملية الدمج تمثل اشتمال مدارس التعليم العام وفصوله على الطلاب جميعاً.

وذلك يؤكد على أهمية إلحاق الطلاب من ذوي الاعاقة والقابلين للتعلم مع زملائهم العاديين ودمجهم دمجا شاملا داخل مدارس التعليم العام وتوفير كل متطلبات نجاحه وذلك لتحقيق أكبر فائدة لفئة مهمة لا يمكن التغافل عنها (Hallan, et, al ,2007).

ثانيا: تطور مفهوم الدمج:

لقد استخدم العديد من المصطلحات بالإشارة إلى عملية إبعاد المعاقين عن المؤسسات الداخلية، وتقريبهم من الحياة في المجتمع كغيرهم من الأفراد العاديين.

ومن هذه المصطلحات، التحرر من المؤسسات Deins Tilutionalization التعويد أو التطبيع Normalization والتكامل Integration والإدماج

Mainstreaming . ويبدو أن استخدام هذه المصطلحات اختلف من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة زمنية إلى أخرى، ففي سنة ١٩١٣م وجد ما يسمى بالصف التعاوني Cooperative room **حيث** يمضي المعاق جزءاً محدداً من اليوم في الصف العادي لبعض الوقت فقط، وبقية اليوم في الصف الخاص به حسب نوع الاعاقة وهو ما يسمى اليوم بغرفة المصادر (الهنيني، ١٩٨٩م،٣٣).

وقد تعاظمت وتزايدت الدعوات لتقديم التعليم لذوي الاعاقة داخل المدارس العادية ضمانا لحقوقهم التعليمية مثل: مؤتمر**(داكار)** الذي ترتب عليه بيان عالمي يدعو الي **(**التربية للجميع**)** ويحث على الالتزام به (Haris,2019)

كذلك كل توصيات الامم المتحدة بمؤتمراتها المختلفة خرجت بالنقاط التالية:

١) إعادة النظر في السياسات والتشريعات والخدمات التي تقدم لذوي الإعاقة.

٢) الاستثمار في برامج محددة لخدمة ذوي الاعاقة لتحسين الخدمات المقدمة لهم.

٣) تحسين القدرات والموارد البشرية من الاشخاص الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمعاقين (Hins,2006, 49).

وفي مصر بدأت فكرة الدمج تفرض نفسها منذ صدور القانون(١٤٢-٩٤) لسنة ١٩٧٥م، والقانون الاخر الذي تلاه رقم (٣٣٦-١١٠) لعام ١٩٩٠م، وذلك يدعم الآراء التي تنادي بضرورة الدمج التعليمي داخل مدارس التعليم العام (عمر، ٢٠١٨).

ثم كانت الخطوات أكثر ايجابية في صدور مشروع دمج ذوي الإعاقة بالمدارس العادية من قبل مركز سيتي أحد قطاعات جمعية كاريتاس Karitas مصر المشهرة في وزارة التربية والتعليم كمشروع تجريبي استطلاعي يهدف الي وضع استراتيجية قومية لتطبيق فلسفة الدمج بالتعاون مع منظمة اليونسكو، ومن خلاله تم وضع اعداد اللجان المسؤولة عن متابعة المشروع الذي بدأعام ١٩٩٩م/٢٠٠٠م،

كمرحلة تجريبية في عدة مدارس حكومية وتم التحاق ٣١ طفل ثم بدأوا في الازدياد بشكل كبير(اسماعيل، ٢٠١٤ م، ١١).

وأخيرا وقد صدر قانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م. وصدور اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والذي ينص في المادة (٢٠) منه على أحقية الطفل المعاق في التعليم من رياض الاطفال وحتى الجامعي وألزم القانون الوزارات المختصة باتخاذ التدابير اللازمة لحصول الاشخاص ذوي الإعاقة على تعليم دامج. كما نصت المادة (٣٦) على أن كل المدارس دامجة، والوزاري رقم (٢٥٢) لسنة٢٠١٧م والذي ينص على أن ذوي الإعاقة البسيطة من حقهم الالتحاق بالفصول النظامية بجميع أنواعها الحكومية والخاصة (المصدر: الادارة المركزية للتربية الخاصة بديوان وزارة التربية والتعليم).

ثالثا: أهمية الدمج داخل مدارس التعليم العام:

الدمج كما عرف سابقاً هو تعليم الأطفال ذوي الاعاقة مع الأقران العاديين في المدرسة العادية والتي تعتبر أقل البيئات التربوية تقييداً لهم، ويشير التطور في التربية الخاصة خلال العشر سنوات الماضية عن حدوث العديد من التغيرات في تلك الخدمات المقدمة لهم، والتي يتمثل بعضها في:

١- دمج الطلاب المعاقين مع الطلاب العاديين يساعد هؤلاء في التعرف على هذه الفئة عن قرب، وكذلك تقدير احتياجاتهم الخاصة، وبالتالي تعديل اتجاهاتهم مما يؤدي إلى إمكانية استخدام المجموعتين كلتيهما من الطلاب في تعليم وتدريب بعضهم البعض (السرطاوي، ٢٠٠٣، ٤١).

٢- توفير الفرص التربوية المناسبة للتعلم، ويقصد بذلك أن برامج الدمج تعمل على زيادة فرص التفاعل الصفي بين التلاميذ العاديين والتلاميذ غير العاديين.

٣- توفير الكلفة الاقتصادية اللازمة لفتح مراكز / مؤسسات التربية الخاصة، إذ يتطلب فتح مراكز/ مؤسسات التربية الخاصة كلفة اقتصادية عالية تتضمن البناء المدرسي، والعاملين من أخصائيين ومعلمين، ومواصلات، خاصة وأن عدد المدارس العادية أعلى بكثير من عدد مدارس / مؤسسات أو مراكز التربية الخاصة، حيث تستوعب أطفال فئات التربية الخاصة بكلفة أقل، حيث يتوفر البناء المدرسي والعاملين والتجهيزات اللازمة (الروسان، ١٩٩٨، ٣٤).

٤- التقليل من الفوارق الاجتماعية والنفسية بين الأطفال أنفسهم، وتخليص المعاق وأسرته من الوصمة التي يمكن أن يخلقها وجوده في المدارس الخاص مع إعطاء ذوي الاعاقة فرصة أفضل، ومناخا أكثر تناسبا للنمو في بيئة طبيعية (مراد،٢٠١٩).

٥- إن القيمة الكبرى لدمج ذوي الاعاقة تتمثل في أن الطلاب العاديين يكونون كوسائل ضبط لسلوكيات هذه الفئة بحيث قد يقلد هؤلاء الطلاب المعاقون سلوكيات الأطفال العاديين في المواقف الاجتماعية. وليس هناك خوف من تقليد الأطفال العاديين لهم إذا توفر المعلم الذي ينظم ويشرف على هؤلاء الأطفال (محمد، ٢٠١٤، ٣١).

المبحث الثاني: الاتجاهات نحو الدمج ومتطلباته:

أولا: أنواع الدمج:

إن الدمج له أنواع مختلفة فهو لا يقتصر كمفهوم على أن يتعلم الأطفال ذوو الحاجات التربوية الخاصة في الصف العادي ولكنه قد يعني أحياناً اندماج هؤلاء الأطفال مع الأطفال العاديين في الأنشطة الاجتماعية والمواد غير الأكاديمية، وبناء على ذلك فان هناك ثلاثة أنواع لعملية دمج الأطفال المعاقين بالمدارس العادية، وذلك على النحو التالي:

١. الدمج الكلي:

يقصد به دمج الطلاب المعاقين مع نظرائهم العاديين داخل الفصول الدراسية العادية بحيث يدرسن جميعا المناهج الدراسية مع توفير غرفة المصادر والمساعدة من المعلم الزائر، والإعداد الجيد للمعلم للعمل في هذه الفصول الدراسية(الطحان،٢٠١٩م،٤٥).

٢. الدمج الجزئي:

ويقصد به دمج الطالب المعاق في مادة دراسية أو أكثر مع زملائه العاديين داخل الفصول الدراسية العادية لأن قدرة المعاق وإمكانياته لا تسمح له بالدمج الكامل داخل الصف ليدرس جميع المواد وهذا يتطلب ضرورة إعداد غرف المصادر، وتوفيرها داخل المدرسة التي تطبق الدمج الجزئي (شداد، ١٩٩٨، ٢٨٢).

٣. الدمج الاجتماعي:

وهو أبسط أنواع الدمج، بحيث يقتصر دمج المعاق مع زملائه العاديين في المدارس العادية فقط في الأنشطة التربوية المختلفة، كالنشاط الرياضي والتربية الفنية والموسيقية، وكذلك في الرحلات والمعسكرات والطابور الصباحي والفسحة المدرسية فقط دون الدمج في التعليم (أحمد،٢٠١٨م،١٢).

ويشير جورالنك(2001Guralnick) الي عدة أشكال أخرى من الدمج مختلفة وهي :

الدمج الكلى Full inclusion، والدمج العنقودي Cluster Model، والدمج العكسي Reverse inclusion، والدمج الاجتماعي Social inclusion وغيرها.

ويمكن لهذه الأنواع الثلاثة أن تبرز أهمية الدمج بتقليل الفوارق الاجتماعية والنفسية، وتوسيع قاعدة الخدمات لتشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد المعاقين.

ثانيا: الاتجاهات نحو الدمج:

لم تتفق جميع الآراء على تطبيق الدمج داخل المدارس العادية فهناك المؤيد وهناك المعارض ولكل اتجاه مبرراته التي يستند عليها.

فقد أوضح الرويلي (٢٠١٥م) ان الاتجاهات نحو الدمج اخذت ثلاثة أشكال وهي كالأتي:

الاتجاه الاول:

وهم الذين يعارضون وبشدة تطبيق الدمج داخل المدارس العادية حيث يعتبرون ان ذوي الاعاقة لابد ان يتعلموا في مدارس خاصة بهم ستكون أكثر فاعلية وراحة لهم.

الاتجاه الثاني:

وهم الذين يؤيدون تطبيق نظام الدمج داخل كافة المدارس العادية لما ينعكس باتجاه ايجابي في تعديل سلوكهم وللتخلص من انعزالهم او استبعادهم في مراحل التعليم.

الاتجاه الثالث:

ينادي اصحاب هذا الاتجاه بعدم تفضيل برنامج على اخر بل المحايدة والاعتدال في اختيار برنامج على غيره ومبدأهم ان هناك فئة من ذوي الإعاقة ليس من السهل دمجها كالإعاقات الشديدة وتقديمهم في مؤسسات خاصة بهم، أما الاعاقات البسيطة فهي التي ينادي بدمجهم في المدارس العادية مع أقرانهم العاديين.

وكذلك هناك ثلاث اتجاهات رئيسية نحو سياسة الدمج أشار اليها مراد (٢٠١٩) على النحو التالي:

الاتجاه الأول:

يعارض أصحاب هذا الاتجاه بشدة فكرة الدمج، ويعتبرون تعليم الأطفال ذوي الاعاقة في مدارس خاصة بهم أكثر فعالية وأمنا، وراحة لهم، وهو يحقق أكبر فائدة فيما يتعلق بالبرامج التدريبية.

الاتجاه الثاني:

يؤيد أصحاب هذا الاتجاه بشدة فكرة الدمج، لما لذلك من أثر في تعديل اتجاهات المجتمع، والتخلص من عزل الأطفال الذي يسبب عادة إلحاق وصمة العجز والقصور والإعاقة وغيرها من الصفات السلبية، التي قد يكون لها أثر على الطفل ذاته، وطموحه، ودافعيته، أو على الأسرة أو المدرسة أو المجتمع بشكل عام.

الاتجاه الثالث:

يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه من المناسب المحايدة او لاعتدال وينادى بضرورة عدم تفضيل برنامج على آخر، بل يرون أن هناك فئات ليس من السهل دمجها، بل يفضل تقديم الخدمات الخاصة بها من خلال مؤسسات خاصة، وهذا الاتجاه يؤيد ذوي الإعاقات البسيطة أو المتوسطة في المدارس العادية، ويعارض دمج الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة جداً(الاعتمادية)أو متعددي الإعاقات.

من الجدير بالذكر أن أصوات التأييد للدمج أصبحت أكثر تأثيرا وأصبحت خافتة تلك الاصوات المعارضة له.

ثالثا: متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام:

من خلال الدراسات السابقة التي تناولت فلسفة الدمج وأهميته وأنواعه واتجاهاته، رأت الباحثة أن متطلبات الدمج متنوعة ومتعددة منها ما يتعلق بالسياسات والتشريعات، ومنها ما يتعلق بطرق التدريس، ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية والمادية، ومنها كذلك ما يتعلق بالمجتمع المحيط بالبيئة الدامجة، وغيرها.

ويمكن ذكر بعض متطلبات الدمج كالآتي:

١- تشجيع الدورات التدريبية الكافية والمنظمة للعاملين في مجال الدمج قبل وأثناء العمل بما يسهم في رفع مستوى أدائهم المهني.

٢- توفير الموارد والإمكانات المادية الكافية وكذلك الإمكانات البشرية المتخصصة التي تسهل وتفعل الدمج داخل مدارس التعليم العام.

٣- وجود معاييرو مواصفات عالمية في المباني والفصول الدراسية بحيث تلبي احتياجاتهم تبعا لنوع الاعاقة لنجاح تطبيق الدمج وإزالة معوقاته.

٤- عقد ندوات لأولياء الأمور لدعم مشاركتهم في نجاح تطبيق الدمج في مدارس التعليم العام لإكساب أبنائهم ثقة بالنفس وبالمجتمع.

٥- تطوير المناهج التعليمية وأساليب التقويم بما يناسب هذه الفئة.

٦- ضرورة إجراء البحوث والدراسات الأكاديمية المتخصصة للتعرف على أنسب الأساليب التي تظهر فاعلية في تحقيق الأهداف المرجوة في مجال التربية الخاصة وطرق دمج ذوي الاعاقة.

٧- إعداد القائمين على الدمج حيث يجب تغيير اتجاهات كل من يتصل بالعملية التربوية من معلمين وموجهين وإداريين وتهيئتهم لفهم الغرض نجاح نظام الدمج.

٨- توعية المجتمع عامة والطلاب خاصة في المدارس العادية بتقبل هؤلاء الأفراد معهم في المجتمع كأفراد من أفراده، وتعديل الفكرة الخاطئة وتغيير النظرة السلبية نحو هذه الشريحة من المجتمع.

الاجراءات المنهجية للبحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة البحث، لوصف متطلبات دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط، وتقديم توصيات لتحسين واقع دمج ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في (٢٥٦) مدرسة دامجة بمحافظة دمياط ما بين ابتدائي وإعدادي ليصبح المجتمع (١٠٢٤) مدير ومعلم بمدارس الدمج وذلك طبقا للبيانات الصادرة من ادارة التربية الخاصة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة دمياط، في كل من الادارات التعليمية التالية: دمياط، دمياط الجديدة، كفر سعد، فارسكور، كفر البطيخ، عزبة البرج، السرو، الروضة، ميت أبو غالب (إدارة التربية الخاصة بمحافظة دمياط،٢٠٢١).

ووفقا لمعادلة كريجسي ومرجان (Krejcie& Morgan,1970) تبين أن عينة الدراسة هي (٢٨٠) مديرا ومعلما على الأقل ، وقامت الباحثة بتوزيع (٣٠٠) استبانة "اداة الدراسة الحالية" على عينة اختيرت بطريقة عشوائية طبقية تكونت من مديري ومعلمي المدارس التي يوجد بها دمج داخل محافظة دمياط، وذلك تحسبا للهدر وعدم استكمال بعض الاستبيانات، وقد استردت الباحثة (٢٨٠) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي ، واختارت الباحثة محافظة دمياط لأنها موطن الباحثة، وتخدم هذه الفئة في محافظتها.

أداة البحث:

الاستبانة:

استخدمت أداة الاستبانة، حيث قامت الباحثة بإعداد الاستبانة في ضوء أدبيات الدراسة، وما أسفرت عنه نتائج بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، وتكونت الاستبانة من قسمين، تضمن القسم الاول: البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة، وتضمن القسم الثاني: محور الاستبانة وهو:

متطلبات دمج ذوى الإعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط.

وقد استخدمت الباحثة مقياس **ليكرت Likert** الخماسي لمعرفة درجة التحقق: (عال جدا – عال – متوسط – منخفض – منخفض جدا).

نتائج البحث الميدانية وتفسيرها:

لتفسير نتائج استجابات أفراد الدراسة على الاستبانة ومناقشتها قامت الباحثة بتحليل وتفسير ومناقشة النتائج تبعا لأسئلة الدراسة كما يلي:

نص السؤال الميداني علي:

"ما متطلبات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بدمياط".

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة والترتيب لعبارات المحور الثالث (متطلبات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بدمياط)، وذلك كما في جدول (١):

جدول (١)

متطلبات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بدمياط.

أبعاد المحور الثالث	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة	الترتيب
المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات	٤.٤٨	١.٠٠	عالية جدا	١
المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج	٤.٠٨	١.٢٠	عالية	٣
المتطلبات الخاصة بالخدمات المقدمة لدعم الدمج	٤.٢٥	٠.٨٧	عالية جدا	٢
متطلبات دمج ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة دمياط	٤.٢٨	١.٣٤	عالية جدا	

ويلاحظ من جدول (١) أن المتوسط العام لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى معوقات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بدمياط قد جاء مرتفع جداً بشكل عام، وقد احتل بُعد "المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٤٨) وبدرجة موافقة عالية جداً، يليه بُعد "المتطلبات الخاصة بالخدمات المقدمة لدعم الدمج" فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٢٥) وبدرجة موافقة عالية جداً، وفى المرتبة الثالثة والأخيرة جاء بُعد "المتطلبات الخاصة بالوعى المجتمعي نحو الدمج" بمتوسط حسابي (٤.٠٨) وبدرجة موافقة عالية.

وقد جاءت قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث ككل (٤.٢٨) من حيث التعرف على متطلبات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بدمياط، وهي قيمة مرتفعة جداً، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تحقيق هذه المتطلبات يساعد المدارس الدامجة على السعي بخطي جيدة نحو تحقيق مبادئ المساواة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الثروة البشرية.

والشكل البياني (١) يوضح المتوسطات الحسابية لأبعاد المحور الثالث وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة.

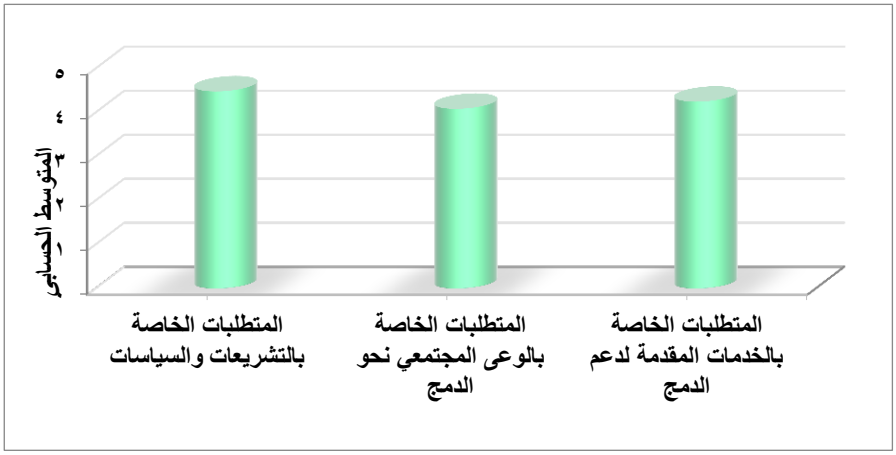

شكل (١)

المتوسط الحسابي لأبعاد محور المتطلبات وفقا لاستجابة أفراد عينة الدراسة

وفيما يلي مناقشة لكل بُعد من أبُعاد المحور الثاني على النحو التالي:

البُعد الأول: المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات:

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب لعبارات بُعد (المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات)، وذلك كما في جدول (٢).

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التحقق والترتيب لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات البُعد الأول:

"المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات"

رقم	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة	الترتيب
١	الحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين القائمة لمسايرة التقدم الذي يطرأ على المجتمع الدولي	٤.٧١	٠.٨٢	عالية جدا	٢
٢	إصدار قوانين تجريم تنمر المعلم أو الطالب العادي على الطالب المعاق داخل الصف الدراسي	٤.٥٠	٠.٩٧	عالية جدا	٧
٣	توفير الدعم المادي والمعنوي والتكنولوجي من جانب الحكومات للمدارس الدامجة	٤.١٥	١.١٢	عالية	٨
٤	التوجه نحو غلق المدارس الخاصة بذوي الاعاقة كاتجاه عالمي لتطبيق الدمج رسميا وإلزاميا في مدارس التعليم العام	٤.٧٥	٠.٧٣	عالية جدا	١
٥	التزام القيادة السياسية على أعلى مستوياتها بدعم الدمج ومتطلباته وسن القوانين والقرارات الوزارية التي تحقق أهدافه	٤.٦٥	٠.٨٩	عالية جدا	٣
٦	اعتبار الدمج قضية أمن قومي ومسئولية مشتركة تشترك جميع الهيئات بالدولة لإزالة عقباته ونجاح تطبيقه	٤.٦٢	٠.٩٧	عالية جدا	٤
٧	متابعة التغيرات العالمية والمحلية لتطوير استراتيجيات وأشكال الدمج	٤.٥٩	٠.٩٤	عالية جدا	٦
٨	تزويد صانعي القرار والمعنيين بالدمج بأهم التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيقه على أرض الواقع	٤.٦١	٠.٩١	عالية جدا	٥
٩	تطبيق التدويل في التربية الخاصة بإضافة البعد الدولي عند وضع الخطط الفردية والجماعية للطالب المعاق	٤.١٠	١.١٩	عالية	١٠
١٠	سن القوانين والقرارات التربوية الخاصة بالدمج بما يتناسب والاتجاهات المعاصرة	٤.١٢	١.١١	عالية	٩
المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات		٤.٤٨	١.٠٠	عالية جدا	

يتضح من الجدول (٢) تضمن بُعد "المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات" (١٠) عبارات بدرجات موافقة وقعت ما بين (عالية جداً/عالية) وفقاً للمقياس الخماسي المتدرج، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٤.١٨ – ٤.٧٥)، كما بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٤٨) بدرجة تحقق عالية جداً للبُعد ككل.

وجاءت عبارات البُعد الأول (المتطلبات الخاصة بالتشريعات والسياسات) مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لكل عبارة كالتالي:

١. العبارة رقم (٤) والتي تنص على: "التوجه نحو غلق المدارس الخاصة بذوي الاعاقة كاتجاه عالمي لتطبيق الدمج رسميا وإلزاميا في مدارس التعليم العام" بمتوسط حسابي (٤.٧٥) وانحراف معياري (٠.٧٣) وبدرجة تحقق "عالية جدا"، وتعزو الباحثة ذلك الي ما ورد في دراسة عرفة (٢٠١٦) التي تؤكد على أن غلق المدارس الخاصة بتعليم ذوي الاعاقة يؤدي الي إصلاح التعليم، وتحويل المدارس الي مراكز تعليمية، والقضاء تماما على الاستبعاد والعزل لفئة ذوي الاعاقة.

٢. العبارة رقم (١) والتي تنص على: "الحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين القائمة لمسايرة التقدم الذي يطرأ على المجتمع الدولي" بمتوسط حسابي (٤.٧١) وانحراف معياري (٠.٨٢) وبدرجة تحقق "عالية جدا"، وتعزو الباحثة ذلك الي ضرورة تحديث وتعديل اللوائح والتشريعات والقوانين لزيادة كفاءة الانظمة التعليمية المرتبطة بالدمج، بما يحقق مبادئ العدالة والتنافسية، وتفعيل الرقابة الداخلية لتنفيذ هذه القوانين.

٣. العبارة رقم (٣) والتي تنص على: "توفير الدعم المادي والمعنوي والتكنولوجي من جانب الحكومات للمدارس الدامجة" بمتوسط حسابي (٤.١٥) وانحراف معياري (١.١٢) وبدرجة تحقق "عالية"، وتعزو الباحثة ذلك الي توفير جميع العوامل المساعدة على نجاح الدمج هو واجب الحكومات مما يرفع من كفاءة المخرجات التعليمية لذوي الإعاقة ، والحد من الاعباء التي تنتج نتيجة قصور بعض الجوانب المادية والتقنية من جانب بعض الحكومات تجاه الدمج.

٤. العبارة رقم (٩) والتي تنص على: "تطبيق التدويل في التربية الخاصة بإضافة البعد الدولي عند وضع الخطط الفردية والجماعية للطالب المعاق" بمتوسط

حسابي (٤.١٠) وانحراف معياري (١.١٩) وبدرجة تحقق "عالية"، وتعزو الباحثة ذلك الي أهمية التدويل كاتجاه حديث في أنظمة التعليم بصفة عامة والدمج بصفة خاصة وضرورة اجراء تغييرات هيكلية في ظل التسارع التكنولوجي العالمي في كل المجالات.

البُعد الثانى: المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج:

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب لعبارات بُعد (المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج)، وذلك كما في جدول (٣):

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التحقق والترتيب لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات البُعد الثاني: "المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج"

رقم	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة	الترتيب
١	الاهتمام بالدمج لإثارة دافعية المجتمع لتحقيق أفضل النتائج المطلوب تحقيقها	٤.٧٤	٠.٧٦	عالية جدا	٣
٢	إشراك المجتمع في نجاح الدمج بما يدفع المعاق للأمام والمشاركة في التنمية	٤.٨٠	٠.٤٩	عالية جدا	٢
٣	السعي لتدعيم الترابط والتكامل والتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات المجتمعية المختصة بالدمج	٤.١٥	٠.٩٩	عالية	٤
٤	تشجيع عقد محاضرات تنمية بشرية وورش عمل من جانب منظمات المجتمع المدني عن الدمج	٣.٣٣	١.٢٥	متوسطة	٩
٥	دعم الحكومات للمنظمات والهيئات المعنية بالدمج وإمدادها بكل يلزم	٤.٠٧	٠.٦١	عالية	٥
٦	الدعم المجتمعي من خلال نشر فكرة المدرسة الصديقة لدمج ذوي الإعاقة	٤.٨٩	٠.٣١	عالية جدا	١
٧	طباعة ونشر كتيبات وأدلة صغيرة عن الدمج وأهدافه وأساليب نجاحه من جانب المجتمع المحيط	٤.٠٣	١.٢٣	عالية	٦
٨	تفعيل المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع المحلى لتذليل عقبات الدمج داخل المدارس العادية	٣.٣٨	١.٥١	متوسطة	٧
٩	المساهمة التطوعية من المؤسسات المجتمعية لإمداد مدارس الدمج بكل الوسائل المساعدة لرفع كفاءة طالب الدمج	٣.٣٧	١.٤٨	متوسطة	٨
المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج		٤.٠٨	١.٢٠	عالية	

يتضح من الجدول (٣) تضمن بُعد "المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج" (٩) عبارات بدرجات موافقة وقعت ما بين (عالية جداً/عالية) وفقاً للمقياس الخماسي المتدرج، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٣.٣٣ – ٤.٨٩)، كما بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٠٨) بدرجة تحقق عالية للبُعد ككل، وتعزو الباحثة ذلك الي اهمية الاحاطة الكاملة بأسس وأهداف الدمج، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات واعداد المعلم وكل ما من شأنه تحقيق الدمج الشامل للطلاب المعاقين داخل المدارس العادية.

وجاءت عبارات البُعد الثاني (المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج) مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لكل عبارة كالتالي:

١) العبارة رقم (٦) والتي تنص على: "الدعم المجتمعي من خلال نشر فكرة المدرسة الصديقة لدمج ذوي الإعاقة" بمتوسط حسابي (٤.٨٩) وانحراف معياري (٠.٣١) وبدرجة تحقق "عالية جدا" وتعزو الباحثة ذلك الي ما أطلقته منظمة اليونسكو، بالتعاون مع العديد من المنظمات الأهلية والتطوعية والحكومية مبادرة(المدرسة الجامعة Collective School) أو(التربية الجامعة Collective Education) لدعم نشر فكرة المدرسة الصديقة التي تساعد بسهولة في دمج ذوي الاعاقة، ويتفق ذلك مع دراسة إسماعيل(٢٠١٨م).

٢) العبارة رقم (١) والتي تنص على: "الاهتمام بالدمج لإثارة دافعية المجتمع لتحقيق أفضل النتائج المطلوب تحقيقها " بمتوسط حسابي (٤.٧٤) وانحراف معياري (٠.٧٦) وبدرجة تحقق "عالية جدا"، وتعزو الباحثة ذلك الي أن الدمج أصبح قضية من أهم قضايا التعليم المعاصرة التي تتبني حق ذوي الاعاقة الكامل في التعليم والمشاركة الفاعلة بالحياة والتي من شأنها أن تحقق أعلى معدل كفاءة من مخرجات التعليم الخاصة بذوي الاعاقة.

٣) العبارة رقم (٧) والتي تنص على: "طباعة ونشر كتيبات وأدلة صغيرة عن الدمج وأهدافه وأساليب نجاحه من جانب المجتمع المحيط" بمتوسط حسابي (٤.٠٣) وانحراف معياري (١.٢٣) وبدرجة تحقق "عالية"، وتعزو الباحثة ذلك الي مناداة الكثير من الهيئات والمنظمات بضرورة نشر الوعي الثقافي والمهني الخاص بالدمج وضرورة حصول ذوي الاعاقة على تعليم بنفس مستوي تعليم العاديين، وتوفير الرعاية اللازمة لهم بما نصت عليه التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

٤) العبارة رقم (٤) والتي تنص على: "تشجيع عقد محاضرات تنمية بشرية وورش عمل من جانب منظمات المجتمع المدني عن الدمج" بمتوسط حسابي (٣.٣٣) وانحراف معياري (١.٢٥) وبدرجة تحقق "متوسطة"، وتعزو الباحثة ذلك الي أهمية التشجيع على زيادة فرص التفاعل الاجتماعي بين المعاقين وجميع أفراد المجتمع المحيط داخل المدرسة وخارجها لإشراكهم في كافة الأنشطة ، تنمية قدراتهم ومهاراتهم الحياتية.

البُعد الثالث: المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج:

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب لعبارات بُعد (المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج)، وذلك كما في جدول (٤):

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التحقق والترتيب لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات

البُعد الثاني:

"المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج"

رقم	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة	الترتيب
١	عمل منصات تعليمية لعرض المناهج الدراسية الخاصة بطلاب الدمج	٤.٩١	٠.٢٨	عالية جدا	١
٢	تشجيع الدراسات والشهادات الدولية المعتمدة في مجال الدمج للمعلم العادي	٤.٨٥	٠.٤٤	عالية جدا	٢
٣	تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بالدمج على المستوى الدولي	٣.٥٥	١.٦٩	عالية	٩
٤	استحداث برامج وطرق تدريس متطورة وإمداد المعلم العادي بها لزيادة التفاعل داخل الصف	٤.١٧	١.٠٨	عالية	٦
٥	الاستفادة من نتائج البحوث الجامعية والدراسات المتخصصة في التربية الخاصة لمعالجة مشكلات الدمج داخل المدارس العادية	٤.٨١	٠.٤٧	عالية جدا	٣
٦	الاستعانة بالخبراء والمختصين الدوليين في مجال الدمج لإزالة كل عقباته	٤.٧٨	٠.٤٢	عالية جدا	٤
٧	تسهيل التحاق طلاب الدمج المميزين بالدراسات العليا	٤.٠٨	١.٢١	عالية	٧
٨	إنشاء قنوات تعليمية لتقديم خدمات شرح المناهج بطرق مبسطة لطلاب الدمج	٤.١٩	١.١٠	عالية	٥
٩	إعداد نماذج اختبارات استرشادية للطلاب ذوى الإعاقة المدمجين	٣.٢٥	١.٢٩	متوسطة	١٠
١٠	دعم البرامج التدريبية المهنية التي تساعد على نقل الخبرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية	٣.٨٨	١.٠٨	عالية	٨
المتطلبات الخاصة بالخدمات المقدمة لدعم الدمج		٤.٢٥	٠.٨٧	عالية جدا	

يتضح من الجدول (٤) تضمن بُعد "المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج" (١٠) عبارات بدرجات موافقة وقعت ما بين (عالية جداً/عالية/متوسطة) وفقاً للمقياس الخماسي المتدرج، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٣.٢٥ – ٤.٩١)، كما بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٢٥) بدرجة تحقق عالية للبُعد ككل.

وجاءت عبارات البُعد الثالث (المتطلبات الخاصة بالوعي المجتمعي نحو الدمج) مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لكل عبارة كالتالي:

١) العبارة رقم (١) والتي تنص على: "عمل منصات تعليمية لعرض المناهج الدراسية الخاصة بطلاب الدمج" بمتوسط حسابي (٤.٩١) وانحراف معياري (٠.٢٨) وبدرجة تحقق "عالية جدا" وتعزو الباحثة ذلك الي أهمية التعليم الالكتروني وفوائده للعاديين ولكنه أكثر فائدة لتسهيل تعليم ذوي الاعاقة.

٢) العبارة رقم (٦) والتي تنص على: "الاستعانة بالخبراء والمختصين الدوليين في مجال الدمج لإزالة كل عقباته" بمتوسط حسابي (٤.٧٨) وانحراف معياري (٠.٤٢) وبدرجة تحقق "عالية جدا"، وتتفق الباحثة في ذلك مع دراسة الطحان(٢٠١٩م) التي تؤكد على أن الاستعانة بالخبراء لتقديم النصح والارشاد وتسهيل العمل المتعلق بالأطفال من ذوي الاعاقة يساعد على تحقيق الاهداف القومية والتربوية المتعلقة بالدمج ويحقق أفضل نتائج مرجوة منه.

٣) العبارة رقم (٧) والتي تنص على: "تسهيل التحاق طلاب الدمج المميزين بالدراسات العليا" بمتوسط حسابي (٤.٠٨) وانحراف معياري (١.٢١) وبدرجة تحقق "عالية"، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن التطور المطلوب في تحديث وتطوير برامج الدمج يقتضي إجراء تعديلات في الممارسات والنظم التعليمية لإتاحة الفرصة أمام المميزين من ذوي الاعاقة الي استكمال دراساتهم العليا، والتخطيط الجيد لنجاح نظام الدمج بين طلاب الدراسات العليا.

توصيات البحث:

بناء على النتائج التي توصل اليها البحث يوصي بما يلي:

١- دعم البرامج التدريبية والمهنية لرفع كفاءة المعلم للتعامل مع طلاب الدمج.

٢- الاستفادة من نتائج البحوث الجامعية والدراسات المتخصصة في التربية الخاصة لمعالجة مشكلات الدمج داخل التعليم العام.

٣- تفعيل المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع المحلي لتذليل عقبات الدمج داخل المدارس العادية.

٤- طباعة ونشر كتيبات تساعد على نشر ثقافة التعامل مع ذوي الاعاقة بإيجابية.

٥- التوجه نحو غلق المدارس الخاصة بذوي الاعاقة كاتجاه عالمي لتطبيق الدمج الشامل.

٦- اعتبار قضية الدمج أمن قومي ومسئولية مشتركة لجميع المؤسسات بالدولة.

٧- نشر فكرة المدرسة الصديقة لدمج ذوي الاعاقة.

٨- عمل منصات تعليمية لتدعيم التعليم الالكتروني لتسهيل الدراسة على طلاب الدمج.

المراجع العربية:

الإدارة المركزية للتربية الخاصة بديوان وزارة التربية والتعليم. لجمهورية مصر العربية، قانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ، القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م.

اسماعيل، محمد صادق (٢٠١٤). دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بغدادي، منار محمد، ابراهيم، ايمان عبد الفتاح (٢٠٢٠). متطلبات الدمج الشامل للطلاب ذوي الاعاقة في المدارس العامة بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة " رؤية مستقبلية استشرافية"، القاهرة: مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٤، (٢٠)،٦٣-١٦٧.

بيرث، بوريفيكاثيون (٢٠١٩). الصعوبات التي تواجه دمج الطلبة ذوي الاعاقة من وجهة نظر المعلمين في الصفوف العادية، المجلة العربية للنشر العلمي، (١٣)،٥٠٢-٥٣٣.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢١٠٩). الكتاب الإحصائي السنوي.

الخطيب، جمال محمد (٢٠٠٢م). "ادراكات المعلمين في الاردن لمفاهيم مدرسة الجميع "، المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت، ١٧، (٦٥)، ٢٠-٣٤.

رضوان، نهي عبد الحميد (٢٠١٥). فاعلية برنامج لتضمين بعض ممارسات الدمج للأطفال ذوي الاعاقة في المدارس الصديقة للطفل، المؤتمر العلمي الرابع، ١٨٨-٢٢١.

الروسان، فاروق (١٩٩٨). قضايا ومشكلات في التربية الخاصة، عمان: دار الفكر.

السرطاوي، زيدان أحمد (٢٠٠٦). الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، دبي: دار الكتاب الجامعي،٢٥-٥٦.

شحاته، حسن والنجار، زينب (٢٠١١). معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٣٠-٧٧.

الشمراني، نجاة علي عبد الله (٢٠٢١). واقع اداء مدارس ومعاهد تعليم ذوي الاعاقة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة وقادات مدارس الدمج، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السعودية: (٧٣)،٤٦-١٠٦.

الطحان، سمير محمد (٢٠١٩). معايير اعتماد مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في بعض الدول الاجنبية وكيفية الافادة منها في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ٤٥-١٦٦.

العاصم، خالد بن ناصر (٢٠٢٢). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقة في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، مجلة العلوم التربوية والنفسية، (١٥)، ٩-٢٤.

العدل، عادل محمد (٢٠١٢). مدخل الي التربية الخاصة، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

عمر، محمد أحمد (٢٠١١). اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية نحو دمج الاطفال ذو الاحتياجات الخاصة في صفوف الطلبة العاديين في مدينة عرعر، المكتبة الالكترونية لمنتدى أطفال الخليج www.gulfkids.com

العوفي، سالم حميدان (٢٠٢٠). مستوي الحاجات التدريبية لدي معلمي مدارس الدمج بمكة المكرمة من وجهة نظرهم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث، غزة: (١٣)،٥٢-٨٥.

القرار الوزاري (٢٠١٧). قرار رقم (٢٥٢) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥م، بشأن قبول التلاميذ ذوي الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام.

القرار الوزاري ٢٥٢ (٢٠١٧). بشأن دمج طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، مجلة اليوم السابع.

قشطة، هيثم محمد أحمد (٢٠١٧). نظام الدمج التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس الابتدائية في كل من مصر وانجلترا، دراسة مقارنة" كلية التربية، جامعة طنطا، ٤-٥٣.

اللاصقة، عبيرسليمان(٢٠١٩). الصعوبات التي تواجه الهيئة الإدارية والتعليمية في مدارس الدمج بمدينة الرياض، *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، قسم الإدارة التربوية: جامعة الملك سعود (٦)، ٢٩٨- ٣١٤.

محمد، السيد يحيى (٢٠٢١م). فاعلية استخدام الاعلام الالكتروني في تعديل اتجاهات التلاميذ نحو زملائهم ذوي الاعاقة الفكرية البسيطة ببرامج الدمج بمحافظة المجمعة، جامعة الزقازيق، (٣٤)، ٤٢- ٦٦.

محمد، ايمان مصطفي، (٢٠١٤). الاسس النظرية للدمج الأكاديمي، مصر: مجلة التربية، جامعة السويس، (٧)، (١)،٢٠-٣٩.

مراد، حسام(٢٠١٩م). متطلبات تطوير نظام دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية الحكومية، مجلة كلية التربية، جامعة دمياط :(٧٣)، ٣- ٢٤.

الهينيني، عائشة أحمد (١٩٨٩). اتجاهات معلمي ومديري المدارس الابتدائية نحو دمج المعاقين حركيا في المدارس العادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ٣٠-١١١.

Blaik H, Rida; L, David R. (2019). Aligning Professional Development, School Self-Evaluation and Principals' Performance Standards: A UAE Case Study. School Leadership & Management, 39(2), 222-249

Haris –Bosseimann,T,(2019). The perceptions of students without Disabilites at an Inelusire Secondary School Doctoral dissertation, University of west Georgin.144.

Hallan ,D, Kauffman,J, (2007). Exceptional learners; Introduction to special education (10ed) New Yourk; Allyn and Bacon.233-249.

Hinz, A (2006). Padmoting bie geistingen Behinderungen –Ein Handbuch fur stadium und praxis,49

King-Sears, M. E., & Johnson, T. M. (2020). Universal Design for Learning Chemistry,80.